بيان للرأي العام

بعد مرور سنة على نجاح الثورة التونسية في إحداث تغيير حاسم فتح الآفاق أمام تحقيق طموحات التونسيات والتونسيين في الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فإن روح المسؤولية تحمّلنا واجب إبداء الرأي فيما آلت إليه أوضاع البلاد واقتراح سبل تجاوز المخاطر التي تبدو محدقة بها، خاصة وأن الضبابية واختلاط المهام التي سادت عمل المجلس الوطني التأسيسي تبدو وكأنها أحدثت أزمة ثقة سياسية من شأنها أن تعمّق المخاطر التي تهدد الأمن والاقتصاد والوضع الاجتماعي عموما.

وللتذكير فقد انتخب المجلس الوطني التأسيسي لمهمة وضع الدستور والاعداد لانتخابات مؤسسات الحكم الدائمة وذلك في ظرف سنة واحدة من تاريخ انتخابه. غير أننا لاحظنا ضياع نصيب هام من الوقت في وضع تنظيم مؤقت للسلط العمومية وقانون داخلي هو أقرب إلى قانون مجلس نواب منه إلى مجلس تأسيسي وفي تقاسم المناصب بين الأطراف الحاكمة بطريقة تتخالف مع طبيعة المرحلة الانتقالية التأسيسية.

ومما زاد في ريب شرائح هامة من المجتمع التونسي إحجام المجلس عن التأكيد الرسمي لمدة عمله المقررة بسنة واحدة وفق ما حدده الأمر عدد 1086 لسنة 2011 المؤرخ في 3 أوت 2011 وما أكده الاتفاق الحاصل بين الأحزاب الأحد عشر، حول نفس المدة، بتاريخ 15 سبتمبر 2011، فأحدث هذا النكوص عن الالتزامات السابقة انطباعا بأن المجلس والحكومة المنبثقة عنه يعملان على استدامة الفترة الانتقالية الثانية.

ولوضع حد لمظاهر التأزم المتفاقمة، فإننا نعتقد بضرورة العمل من أجل تصحيح المسار وذلك بـ :

1- ضرورة قيام المجلس الوطني التأسيسي بالتحديد الرسمي والصريح لمدة عمله وعمل الحكومة المنبثقة عنه بسنة واحدة والشروع الفوري فيما بقي منها لإعداد الدستور وتنظيم الانتخابات المقبلة في أجل أقصاه يوم الثالث والعشرين من أكتوبر سنة 2012، وذلك في إطار خارطة طريق واضحة مثلما حدث في الدورة الانتقالية الأولى، مما أدى آنذاك إلى استرجاع الثقة بين مختلف الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكّن من إجراء انتخابات شفافة وديمقراطية ومن إعادة الحياة للاقتصاد الوطني وتشجيع المستثمرين الأجانب.

2- ضرورة إعادة تفعيل مؤسسة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتمكينها من استئناف نشاطها حالا، بدءا باستكمال ترسيم الناخبين والإعداد للانتخابات المقبلة وإصدار قانون انتخابي جديد، ذلك أن انتخاب مؤسسات دستورية دائمة يتطلب إعدادا يفوق الإعداد لمجلس تأسيسي.

3 ـ دعوة كل القوى السياسية والفكرية الوطنية التي تأبى التطرف والعنف والتي تنخرط في المسيرة الإصلاحية التاريخية لبلادنا لتجميع طاقتها، المادية والمعنوية، حول بديل يعزز التوازن السياسي ويضمن تفعيل آليات التداول السلمي الذي بدونه لايستقيم للديمقراطية أمرا.

إن إجراء انتخابات 23 أكتوبر وما نتج عنها من شرعية انتخابية للأطراف التي تسلمت السلطة في كنف الشفافية والتنظيم، لا يمنع من التذكير بأننا بصدد قطع مرحلة انتقالية ثانية، مصحوبة بدورة انتخابية لا تقل تعقيدا عن الدورة الأولى، ستبقى بحاجة أكيدة إلى تكريس التوافق الوطني كقاعدة للأمن والاستقرار ونجاح الانتقال الديمقراطي.

إن ما آلت إليه الأوضاع في المدة الأخيرة من تراجع خاصة من خلال بروز مظاهر تطرف عنيفة تهدد أسس الحريات العامة والفردية، يدعو الجميع إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الذي بدونه لن نسير بخطى ثابتة لا رجعة فيها نحو إنجاز مهام الفترة الانتقالية الثانية وعلى رأسها إهداء تونس دستورها المستقبلي.

« وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

تحيا تونس

في 26 جانفي 2012.

الباجي قائد السبسي